المبتداء ولانه اشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بشرائط ولان رفعه [illegible]
لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو عليه
الاصلي من المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا
فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف
الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اسم غير تابع اسند اليه الفعل بلا تبعية ولا بد ظ
في الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصو
المنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة المجلس السابق وهو ذكر التوابع
بعد ذلك او شبهه والمراد او شبهه لينا ولنحو زيد قائم ابوه وقدم الفعل عليه عطف على قوله
اسند او حال بتقدير قد احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه
مؤخر عنه فان جعل الفعل فيه مسندا الى الضمير دونه فقيل هو ايضا مسند اليه والاسناد اليه مكرر
متكرر كما عرفت في المفتاح وما قيل انه قوله وقدم عليه لرفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير
عدم تسليم تقدم الاسناد اليه على جهة قيامه ضرورة عنه احتراز عن نحو ضرب زيد
وزيد مضروب غلامه فطريقه قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول الذي لا يكون على صيغة
المجهول به واقعا على جهة كونه حاصلا به لم يقل قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو
مات زيد او طال زيد مثل قام زيد وزيد قائم ابوه والاصل ولو قال والاولى الخ كان
اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق ان يلي فعله لانه كالجزء منه فلذلك اي ولاجل
ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل جاز هذا الكلام ضرب غلامه زيد لتقدم معاد الضمير
وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة وامتنع هذا التركيب ضرب غلامه زيدا الا الفاعل متصل
بفعله واتصاله يوجب عود الضمير قبل الذكر وهو ممتنع للزوم الاضمار قبل الذكر
[illegible] المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا
للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم

جزاء

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل والجواب ان الضمير للمصدر اي رب الجزاء ولم
يعتبر التفسير بزيد كما في شارح الفعلي لان ذلك يختص بالعين والضمير المضاف
اليه غير عمرو الا ترى انه لا يجوز المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند شارح العاملين مع
كون الاسم الظاهر مفسرا او ما قيل ان الاضمار قبل الذكر في الشارح للضرورة ولا ضرورة
ههنا ففيه نظر لشرح اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل واذا انتفى
الاعراب لفظا تميز فيهما اي الفاعل والمفعول ان قيل قد اعتبر ههنا لرفع الالتباس
ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفاعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان
وكذا في نحو اقائم زيد وغير ذلك كما اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل والقرينة اعتبار
اللفظ حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب شعري موسى او ضربت
موسى سعدى او ضرب عيسى العاقل موسى العاقل واكل الكمثرى موسى لوجود ما من
تذكير او تانيث او صفة او عدم صلوح احدهما للفاعلية كالكمثرى كان يكفيه ان
يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال انه موضوع للدلالة
على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة او كان مضمرا متصلا لامتناع الفصل مع الاتصال
سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ما ضربت الا
اياك او متصلا كضربتك او وقع مفعوله بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا الا انه
لو اخر لانقلب الحصر او معناها فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا او معناها مطلقا
نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جاز سواء قصر استثناء عمرو وتقدم الا عمرا على الفاعل
بقرينة او قصر استثناء امرين وقيل لا يجوز ذلك لضعف الحذف ولا الاولى للزوم
الالتباس بانه وجب تقديمه اما في انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن
الالتباس واما في كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فات الاتصال الفصل واما في وقوع
المفعول بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود واذا اتصل به اي بالفاعل

Copyright @King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)